مخالفة ابن عطيّة الأندلسيّ (ت: 542هـ) في تفسيره المحرر الوجيز لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت:437هـ) في كتابه مُشْكِل إعراب القرآن، في باب المنصوبات

عارف حسين محسن خضر

الملخص: عنوان البحث: مخالفة ابن عطيّة الأندلسيّ(ت: 542هـ) في تفسيره المحرر الوجيز لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ(ت:437هـ) في كتابه مُشْكِل إعراب القرآن، في باب المنصوبات، دراسة نحوية.

إنّ معربي القرآن ومفسريه قد أكثروا من النقل عن كتب مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، ولاسيما كتابه (مشكِل إعراب القرآن)، وقد تنوعت مواقفهم تجاه هذه النقولات ما بين مؤيّد للبعض منها ومخالف للبعض الآخر، وقد يخالف العالم مكيًّا في مسألة ما، وممّن خالفه ابن عطيّة الأندلسيّ في تفسيره (المحرر الوجيز) وخاصة في باب المنصوبات، وقد درسَ الباحث هذه المسائل التي خالف فيها ابن عطيّة مكيًّا في باب المنصوبات، فكان ابن عطيّة مصيبًا في بعضها، ونسب بعضها إلى مكّيّ وهي لنحوي سابق له، ولعلّ مكّيًّا اشتهر بها فنُسِبت إليه.

وقد اتبعت المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ من خلال الآتي:

وضعت عنوانًا مناسبًا لكلّ مسألة.

ذكرت الآية الكريمة التي دار النقاش حولها.

صدرت المسألة بنص مكّيّ بن أبي طالب، ثمّ ثنيت بنص ابن عطيّة.

عرضت المسألة على مظانّها من كتب التفسير، والقراءات، وكتب إعراب القرآن، والكتب النحويّة ذاكرًا أهم آراء العلماء فيها حسب التسلسل الزمني.

عزوت الآراء التي وقفت عليها إلى أصحابها، ووثقتها من كتبهم، ومن لم يكن له كتاب، وثقتها من كتب تلاميذه، أو أقرب مصدر ذكر الرأي المشار إليه.

ختمت كلّ مسألة باختيار القول الراجح من وجهة نظري

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1- اعتمد كثير من مفسري القرآن ومعربيه على(مشكل مكّيّ بن أبي طالب) وتأثرهم به، والنقل عنه في مواضع كثيرة من كتبهم، وأهمهم ابن عطيّة في كتابه(المحرر الوجيز). إن بعض الأقوال التي ينسبها ابن عطيّة إلى مكيّ، قد تكلّم بها النحاة قبله كالنّحّاس، والزّجّاج، ولعله اشتهر بها مكيّ.

2- إن بعض الأقوال التي ردّها ابن عطيّة، أقرّها بعض العلماء كأبي البقاء، وأبي حيّان، والسمين، والبعض الآخر كان ابن عطيّة مصيبًا في رده لها.

الكلمات المفتاحية: مكّيّ، ابن عطيّة، مخالفة، منصوبات.

مقدمـــــة: موضوع هذا البحث هو(مخالفة ابن عطيّة الأندلسيّ(ت: 542هـ) في تفسيره المحرر الوجيز لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ(ت:437هـ) في كتابه مُشْكِل إعراب القرآن، في باب المنصوبات) وهذا الموضوع ممّا يترصّد تعقيبات الخلف على السلف، بدراسة وصفية تحليلية من خلال دراسة التعقبات النحوية (للمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لابن عطيّة الأندلسيّ على(مشكِل إعراب القرآن) لمكّيّ بن أبي طالب في كلّ آية تعرضا لإعرابها، وما صرّح بنقله ابن عطيّة عن مكيّ نظرت فيه فإذا كان هذا النص في المشكل درسته إذا أبدى ابن عطيّة رأيًا يخالفه أو ضعّفه.

الدراسات السابقة: بعد الاطلاع على ما كُتب حول هذا الموضوع في العديد من المواقع الإلكترونية، لم أعثرعلى رسالة علمية كُتبت في الموضوع وأفردته بدراسة متخصصة، ولكن هناك دراسات قريبة من الموضوع، ومنها:

1- رسالة ماجستير: الاعتراضات النحوية على مكي بن أبي طالب دراسة وصفية وتحليلية، للباحث مختار القشبري، جامعة عدن، (2013م). وتختلف هذه عن دراستي في أنّها تدرس الاعتراضات عند أكثر من مؤلف. بينما اقتصرت دراستي على مخالفة ابن عطيّة الأندلسي لمكي في كتابه المُشْكِل في باب المنصوبات.

2- رسالة ماجستير: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين مكي بن أبي طالب وجامع العلوم الباقولي، دراسة نحوية مقارنة، للباحثة آمال السيد، جامعة القاهرة، (2001م)، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي باقتصارها على القراءات، بينما درستُ القراءات وغيرها.

3- رسالة ماجستير: توجيهات مكي للقراءات القرآنية من وجهة نظر نحوية، للباحث منصور عبد الكريم الكفاوي، جامعة مؤتة، (1995م) وتختلف عن دراستي في الاختلاف التي اختلفت فيه التي قبلها.

4- أطروحة دكتوراه: مكي بن أبي طالب وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، للباحثة وهبة متولي سالمة، جامعة القاهرة، (1979م) وتختلف هذه الأطروحة عن دراستي بأن دراستي تختص في مشكل مكي بن أبي طالب عند مفسر واحد من المفسرين وفي باب المنصوبات.

مشكلة البحث: إظهار أثر مشكل مكي بن أبي طالب القيسيّ في محرر ابن عطية الأندلسيّ، وبيان موقف ابن عطية من هذا الأثر: قبولًا وردًّا.

أهداف الدراسة:

1- إظهار التأثير والتأثر، وفائدتهما في إثراء اللغة ونشر العلم.

2- توضيح الآثار الإيجابية الناتجة من وراء هذه الدراسات وأهميتها في مجال الدراسات النحوية: (الموافقة، المخالفة، الاعتراض، الاحتجاج،...).

تمـــهيـد: ترجمة مكّيّ بن أبي طالب القيسي:

اسمه ونسبة[1]: هو مكي بن أبي طالب، واسم أبي طالب محمد، ويقال حمّوش، بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي القيرواني الأصل القرطبي مسكنًا، النحْوي اللغويّ المقرئ، كان إمامًا عالمًا بوجوه القراءات متبحرًا في علوم القرآن والعربية فقيهًا أديبًا متفننًا، غلبت عليه علوم القرآن فكان من الراسخين فيها.

[1] وردت ترجمته في: جذوة المقتبس 351/1، وبغية المتلمس 469/1، ونزهة الألباء 254، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس 597، ومعجم الأدباء 2712/6، وإنباه الرواة 323/3، ووفيات الأعيان274/5، وسير أعلام النبلاء 232/3.

ولادته نشأته وتنقلاته: ولد بالقيروان لسبع بقين من شعبان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، ونشأ بها ورحل إلى مصر سنة سبع وستين وهو ابن ثلاث عشرة سنة، فاختلف بها إلى ابن غلبون المقرئ وغيره من المؤدبين والعلماء، ثم رجع إلى القيروان سنة تسع وسبعين وقد حفظ القرآن واستظهر القراءات وغيرها من الآداب، ثم رجع إلى مصر لتلقي ما بقي عليه من القراءات سنة اثنتين وثمانين، ثم رجع إلى القيروان سنة ثلاث وثمانين وأقام بها يقرأ إلى سنة سبع وثمانين فأخذ عن محمد بن أبي زيد وأبي الحسن القابسي وغيرهما، ثم خرج إلى مكة سنة سبع وثمانين وأقام بها إلى آخر سنة تسعين فحج أربع حجج متوالية، وسمع بمكة من أكابر علمائها، ثم رجع من مكة فوصل إلى مصر سنة إحدى وتسعين، ثم عاد إلى بلده القيروان سنة اثنتين وتسعين، وفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة رحل إلى الأندلس فدخل قرطبة في رجب من السنة في أيام المظفر بن أبي زيد ، ونزل في مسجد

النخيلة بالرواقين عند باب العطارين، ثم نقله ابن ذكوان القاضي إلى المسجد الجامع، فجلس فيه للإقراء ونشر علمه، فعلا ذكره ورحل إليه، فلما انصرمت دولة آل عامر نقله محمد بن هشام

المهديّ إلى المسجد الخارج بقرطبة فأقرأ عليه، وقلده أبو الحزم ابن جهور الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع، فأقام على ذلك إلى أن مات.

وفاتــه: "توفي يوم السبت عند صلاة الفجر، ودفن يوم الأحد ضحوة لليلتين خلتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة، ودفن بالربض، وصلى عليه ولده أبو طالب محمد، رحمه الله تعالى"[2].

المسألة الأولى: إعراب (الذي جعل) من قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (21) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة:21-22].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: "{الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ} الذي في موضع نصب نعت لربكم أو للذي أو مفعول لتتقون أو على إضمار أعني أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ أو على الابتداء ويضمر الخبر"[3].

ضعّف ابن عطيّة النّصب على المفعولية، فقال:" (الذي جعل): نُصِب على إتباع الذي المتقدِّم، ويصح أن يكون مرفوعًا على القطع. وما ذكر مكّيّ من إضمار أعني، أو مفعول ب تتقون فضعيف"[4].

عرض المسألة ومناقشتها: ذكر مكّيّ أن الذي من(الذي جعل) محلها النصب من أربعة أوجه، وزاد غيره وجهًا خامسًا، وهي:

1- أنّه في موضع نصب نعت ثانٍ لربكم.
2- أنّه في موضع نصب للذي الأول، يعني: نعت للنعت.
3- أنّه في موضع نصب مفعول به للفعل تتقون.
4- أنّه في موضع نصب مفعول به لفعل مضمر تقديره: أعني، أي: على قطع النعت إلى النصب.
5- أنّه في موضع نصب على البدل من (ربكم)، قاله أبو البقاء[5].

[2] وفيات الأعيان 277/5.
[3] مشكل إعراب القرآن 83/1.
[4] المحرر الوجيز 105/1.
[5] ينظر: التبيان 38/1.

وقد ضعّف ابن عطيّة الوجهين: الثالث والرابع، وهما النصب على المفعولية سواءً أُضمِر فعلٌ أو ب(تتقون)؟، ولم يبيّن سبب التضعيف، وتابعه أبو حيّان فقال: " وأجاز أبو محمد مكّيّ نصبه بإضمار أعني، وما قبله ليس بملتبس، فيحتاج إلى مفسِّر له بإضمار أعني، وأجاز أيضًا نصبه بتتقون، وهو إعراب غث ينزه القرآن عن مثله"[6].

وذكر النحاة أنّه يجوز قطع النعت عن منعوته إذا كان المنعوت معلومًا عند المخاطب، سواءً أكان النعت مفردًا أم متعددًا؟، وقطع النعت عن المنعوت يعني: رفع نعت المنصوب والمجرور، ونصب نعت المرفوع والمجرور، نحو: الحمدُ للهِ أهلُ الحمدِ، والملكُ للهِ أهلَ الملكِ[7].

والرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على إضمار فعل. قال ابن عقيل: "إذا قُطِع النعت عن المنعوت رُفِع على إضمار مبتدأ، أو نُصِب على إضمار فعل، نحو: مررتُ بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ. أي: هو الكريمُ، أو أعني: الكريمَ"[8].

وإنّما يجوز هذا إذا كان المنعوت معلومًا، ولم يُؤتَ بالنعت ليزيل اشتراك الاسم، أو للبيان، فإذا كان لهما وجب الإتباع[9]، وقد فرّق بعض النحاة في تقدير الفعل المضمر، إذ يرى بعضهم تقدير فعل لائق، أمدح في المدح، وأذم في الذم، وأرحم في الترحم، وأعني، في النعت الذي يأتي للبيان، فالنعت يجيء: للمدح، والذم، والترحم، وللبيان، والتأكيد[10]، نحو: مررتُ بزيدٍ الكريمَ، وسلمتُ على عمرو الخبيثَ، وهذه هندٌ المسكينةَ، وذاك زيدٌ النجارَ. فيقدرون أمدحُ الكريمَ، وأذمُ الخبيثَ، وأرحمُ المسكينةَ، وأعني الخياطَ، إذ لا يشعر الخياط بمدح ولا ذم، ويرون إضماره مع الأخير جائزًا، وليس واجبًا، بعكس الثلاثة المتقدمة، أمّا النعت المؤكد فلا يجوز قطعه.

ومكّيّ لم يمشِ على هذا التقسيم بل قدّر (أعني) مع كل نعت نُصب على القطع في كتابه المشكل كله[11]، وهو تابع للنّحّاس إذ قدّر (أعني) في كل نعت أعربه منصوبًا على القطع[12]، ولم يقدرا (أمدحُ، أو أذمُ، أو أرحمُ)، حتى فيما يدل عليهنّ، وتابعهما أبو البقاء[13]، إلا في موضع واحد

قدّر (أذمُ[14])، وابن عطية لم يقدّر(أعني) في كلّ اسم موصول أعربه منصوبًا على القطع، بل يكتفي بقوله منصوب على المدح، أو منصوب على الذّم، والقطع للمرفوع[15]، وأمّا أبو حيّان فيراه في الآية منصوبًا على القطع مثل مكّيّ، لكنّه قدّر ناصبه (أمدح)؛ لأنّه يراه يفيد المدح، ويرى أنّه لا يحسن تقدير (أعني) إذ لا يوجد ما يفسّره[16]، ورُدَّ قوله بأنّ المضمر على شرط التفسير خاص بأبواب مسموعة، وليس هنا ما يدل عليه، فلا يقاس هنا[17]، فتقدير مكّيّ (أعني) لا يدل أنّه يرى النعت للبيان، كما فهمه أبو حيّان بل قد يكون قصد به المدح، فاتفق معه في أن النعت مقطوع هنا، واختلفا في التقدير، وممّن قدّر(أعني) مع المدح أبو البركات فإنّه أعرب (الرحيمَ) بالنصب على المدح

---

[6] البحر المحيط 158/1.
[7] ينظر: الكتاب 26/2.
[8] شرح ابن عقيل على الألفية 204/3.
[9] ينظر: البسيط في شرح الجمل 315/1-316.
[10] ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية 449-450.
[11] ينظر: المشكل 1/ 74، 83، 102، 178، 183، 348، 398، 420، 2/ 685، 716، 719، 842.
[12] ينظر: إعراب القرآن 25/1، 33، 36، 65، 147، 188، 2/ 244، 246، 152،....180/5، 193.
[13] ينظر:التبيان 16/1، 38، 44، 59، 162...
[14] ينظر: المصدر نفسه 356/1.
[15] ينظر: المحرر 411/1، 105، 192/2.
[16] ينظر: البحر المحيط 127/1- 158.
[17] ينظر: البسيط في شرح الجمل 318/1-319.

بتقدير(أعني)[18]، وحَسُن القطع لأنّ النعت هنا تعدد، وإذا تعدد النعت دلّ على تعظيم المنعوت، وأيضًا لطول الصلة[19]. وأمّا نصب (الذي) ب(تتقون) فواضح، وتقديره: لعلّكم تتقونه، فوضع الظاهر موضع المضمر، وقد جاء كثيرًا في القرآن. وممّن أعرب (الذي) في هذه الآية منصوب ب(تتقون)، أو بإضمار (أعني): النّحاس[20]، وأبو البقاء[21]، ورجّح السمين أن يكون منصوبًا على القطع، ولم يضعّف أيَّ وجهٍ ممّا ذُكر في إعرابه[22]، فأبو البقاء جعل الوجه الأول من إعرابه أنّه منصوب ب(تتقون)، واقتصر على هذا الوجه الباقوليّ[23].

والذي يظهر للباحث جواز نصب (الذي) ب(تتقون)، وعلى إضمار فعل تقديره: (أعني) إذ ورد عن العرب قطع النعت، كما حكاه عنهم سيبويه، وأورد الشواهد له[24].

المسألة الثانية: إعراب (حلالًا) من قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا} [البقرة:168].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: "{حَلَالًا طَيِّبًا} هو نعت لمفعول محذوف، أي: كلوا شيئًا حلالًا طيبًا من المأكول الذي في الأرض، وقيل تقديره: كلوا ممّا في الأرض أكلًا حلالًا طيبًا"[25].

استبعد ابن عطيّة قول مكّيّ هذا، فقال: " وحلالًا: حال من الضمير العائد على (ما)، وقال مكي: (نعت لمفعول محذوف تقديره: شيئًا حلالًا). قال القاضي أبو محمد: وهذا بَيْعُد، وكذلك مقصد الكلام لا يعطي أن يكون (حلالًا) مفعولًا ب (كلوا) وتأمل"[26].

عرض المسألة ومناقشتها:

أعرب مكّيّ (حلالًا) نعت لمنعوت محذوف، وهذا المنعوت المحذوف مفعول به، وقدّره: كلوا شيئًا حلالًا. وحكى أنّه أُعرِب نعتًا لمنعوت محذوف أيضًا، وهذا المحذوف مفعول مطلق. استبعد ابن عطيّة هذا الإعراب بقوله: قال القاضي أبو محمد... يقصد نفسه، ولم يبيّن وجه بعده، كما استبعد أنّ يكون (حلالًا) مفعولًا ل (كلوا) وبيّن أنّ السبب هو عدم دلالة مقصود الكلام عليه، وأعربه حالًا من الضمير العائد على (ما).

وقد ذكر النحاة في نصبه خمسة أوجه:

1- أنّه منصوب على أنّه نعت لمفعول به محذوف، والتقدير: كلوا شيئًا حلالًا، وهو قول النّحّاس[27]، وتابعه مكّيّ.
2- أنّه منصوب على أنّه صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: كلوا أكلًا حلالًا، وهو قول النّحّاس[28]، وتابعه مكّيّ، وأبو البقاء[29].

---

[18] ينظر: الإنصاف 611/2.
[19] ينظر: اللمحة في شرح الملحة 733/2.
[20] ينظر: إعراب القرآن 36/1.
[21] ينظر: التبيان 38/1.
[22] ينظر: الدّر المصون 1/ 291-292.
[23] ينظر: إعراب القرآن للباقولي، المنسوب للزجاج خطأ 406/2.
[24] ينظر: الكتاب 26/2.
[25] مشكل إعراب القرآن 114/1.
[26] المحرر الوجيز 137/1.
[27] ينظر: إعراب القرآن 89/1.
[28] ينظر: نفسه 89/1.
[29] ينظر: التبيان 138/1.

3- أنّه منصوب على أنّه مفعول به، كأنه قال كُلُوا الحلالَ، وهو قول الثَّعْلَبيّ[30]، والزمخشريّ[31]، وتابعهما أبو البقاء[32]، و النَّسَفِيّ[33].

4- أنّه منصوب على أنّه حال من الضمير العائد على (ما)، ويعني بالضمير الضمير المستكن في الجار والمجرور، أي: المستتر في الصلة العائد على الموصول، إذ تقدر جملة الصلة هنا ب(استقر) وفاعلها (هو) العائد على (ما) الموصولة، وهو قول ابن عطية.

5- أنّه منصوب على أنّه حال من (ما) الموصولة بمعنى (الذي)، أي: كُلوا من الذي في الأرض

6- حال كونه حلالًا، ذكره السمين[34].

وقد استبعد ابن عطيّة القول الأوّل دون ذكر علة استبعاده له، وقد ذكرها أبو حيّان بقول: "و(حلالًا) حال من الضمير المستقر في الصلة المنتقل من العامل فيها إليها. (وقال مكي بن أبي طالب: (حلالًا) نعت لمفعول محذوف تقديره شيئًا حلالًا)، قال ابن عطية: (وهذا بعيد) ولم يبين وجه بعده، وبعده أنّه ممّا حُذِف الموصوف، وصفته غير خاصة، لأنّ الحلال يتصف به المأكول وغير المأكول. وإذا كانت الصفة هكذا، لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامه"[35]. ومثل هذا قال السمين[36]. وهنا لم تكن الصفة خاصة، فلم يجز حذف الموصوف، بل يقال للمأكول حلال، وللمشروب حلال، وللملبوس حلال وغيرهنّ، فهي غير خاصة بالموصوف لتقوم مقامه بعد حذفه. قال ابن عصفور: " وإن كانت الصفة اسمًا لم يجز إقامتها مقام الموصوف إلّا بشرط أن يتقدم الموصوف في الذكر، نحو أعطني ماءً ولو باردًا، يريد ولو ماءً باردًا، فحذف ماءً لدلالة المقام عليه، أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو مررتُ بكاتبٍ، يريد برجلٍ كاتبٍ، لأنّ الكَتْب خاص بجنس العقلاء، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء وحُفِظ ذلك عنهم، نحو الأبطح، والأبرق في صفة المكان، والأدهم يعنون القيد....وما عدا ذلك لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة الشعر"[37]. ومن أمثلة سيبويه قوله: " لأنّ الصفة لا تقع مواقع الاسم، كما أنّه لا يكون إلا حالًا قوله: ألا ماءً ولو باردًا، لأنه لو قال: ولو أتاني باردٌ، كان قبيحًا. ولو قلت: آتيك بجيدٍ، كان قبيحًا حتَّى تقول: بدرهمٍ جيّدٍ، وتقول: آتيك به جيدًا. فكما لاتقوى الصفة في هذا إلا حالًا أو تجري على اسم"[38] يعني أنه يجوز قوله: آتيك به جيدًا، على أنّ جيّدًا منصوب على الحال، من الضمير. كأنّه قال: آتيك بالدرهم جيّدًا. وهذا يؤيّد ما ذهب إليه ابن عطيّة.

والذي يظهر للباحث ترجيح قول ابن عطيّة وإعرابه حالًا من المضمر في الظرف؛ كما مثّل له سيبويه، بقوله: آتيك به جيدًا، لأنّه الأسلم من دعوى الحذف، وإقامة الصفة مقام الموصوف، لعدم اختصاصها بالموصوف، ولم يتقدمها ذكر الموصوف.

---

[30] ينظر: الكشف والبيان 38/1.
[31] ينظر: الكشاف 213/1.
[32] ينظر: التبيان 138/1.
[33] ينظر: مدارك التنزيل 149/1.
[34] ينظر: الدر المصون 221/2-222.
[35] البحر المحيط 99/2.
[36] ينظر: الدر المصون 222/2.
[37] شرح الجمل 220/1-221، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 322-323.
[38] الكتاب 227/1- 228، وشرح السيرافي 2/ 124.

المسألة الثالثة: إعراب (ابتغاءَ مرضات الله وتثبيتًا) في قوله تعالى: { وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [البقرة:265].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: " قوله: {ابتغاءَ مرضات الله وتثبيتًا} كلاهما مفعول من أجله"[39].

ردَّ ابن عطيّة هذا الإعراب، فقال: "و(ابتغاء) معناه طلب، وإعرابه النصب على المصدر في موضع الحال. وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله. لكنّ النصب على المصدر هو الصواب من جهة عطف المصدر الذي هو وتثبيتًا عليه. ولا يصح في (تثبيتًا) أنّه مفعول من أجله، لأنّ الإنفاق ليس من أجل التثبيت. وقال مكّيّ في المشكل: (كلاهما مفعول من أجله) وهو مردود بما بيناه"[40].

عرض المسألة ومناقشتها:

أعرب مكّيّ المصدر (ابتغاء) والمصدر (تثبيتًا) مفعولين من أجله، وأعربهما ابن عطيّة مصدرين في موضع الحال، وردّ إعراب مكّيّ لهما مفعولين من أجله، وذكر السبب أنّه كان حقّ المصدر(ابتغاء) أن يُعرَب مفعولًا من أجله، لكن لمّا عُطِف عليه المصدر(تثبيتًا) جعله مصدرًا في موضع الحال، لأنّهم لم ينفقوا أموالهم من أجل التثبيت.

وقد ذكر المفسرون والنحاة فيهما وجهين:

1- أنّهما مفعولان من أجله، وشروط النصب متوفرة فيهما، أي: لأجل الابتغاء والتثبيت. وهو قول مكّيّ، وتابعه أبو البركات الأنباريّ[41].

2- أنّهما مصدران منصوبان في موضع الحال، أي: مبتغين مثبتين. وهو قول ابن عطيّة، وتابعه القُرْطُبيّ[42]، وابن جُزيّ[43].

ولم يذكر الزّجّاج إعراب هذه الآية في كتابه معاني القرآن وإعرابه، ولا النّحّاس في كتابه إعراب القرآن، وقبلهما لم يذكر إعرابها لا الفرّاء، ولا الأخفش. ولعلّ السبب هو كثرة ما مرّ من المفعول من أجله مماثل لها. إلا أن ابن عطيّة خطأ أن يكونا مفعولين من أجله، وقد أجاز المفسرون ومعربو القرآن بعده الوجهين، كأبي البقاء[44]، وأبي حيّان[45]، والسمين[46]. وقد ذكر السمين ردّ ابن عطيّة لإعراب مكّيّ وذكر فيه تفصيلًا، فقال: " ومنع ابن عطية أن يكون (ابتغاء) مفعولًا من أجله، قال: (لأنه عطف عليه تثبيتًا، وتثبيتًا لا يصح أن يكون

مفعولًا من أجله، لأنّ الإنفاق لا يكون لأجل التثبيت، وحكى عن مكي كونه مفعولًا من أجله، قال: وهو مردود بما بيناه).وهذا الذي ردّه لا بدّ فيه من تفصيل، وذلك أنّ قوله: (وتثبيتًا) إمّا أنّ يُجعَل مصدرًا متعديًا أو قاصرًا، فإنّ كان قاصرًا، أو متعديًا وقدرّنا المفعول هكذا: وتثبيتًا من أنفسهم الثوابَ على تلك النفقة، فيكون تثبيت الثواب وتحصيله من الله حاملًا لهم على النفقة، وحينئذ يصح أن يكون (تثبيتًا) مفعولًا من أجله، وإن قدرّنا المفعول غير ذلك، أي:

---

[39] مشكل إعراب القرآن 140/1.
[40] المحرر الوجيز 358/1- 359.
[41] ينظر: البيان 175/1.
[42] ينظر: الجامع لأحكام القرآن 314/3.
[43] ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل 135/1.
[44] ينظر: التبيان 215/1.
[45] ينظر: البحر المحيط 666/2.
[46] ينظر: الدّر المصون 589/2.

وتثبيتًا من أنفسهم أعمالهم بإخلاص النية، أو جعلنا من أنفسهم هو المفعول في المعنى، وأنّ من بمعنى اللام أي: لأنفسهم، كما تقول: فعلته كسرًا من شهوتي فلا يتضح فيه أن يكون مفعولًا من أجله"[47].

والذي يظهر للباحث أنّه على التفصيل الذي ذكره السمين فإن جُعِل تثبيتًا قاصرًا، أو متعديًا مفعوله مقدرًا بالثواب على تلك النفقة، فهو مفعول من أجله، وإن جُعِل متعديًّا مفعوله قوله: (من أنفسهم) ومن بمعنى اللام فلا يصح أن يكون مفعولًا من أجله، ويكون مصدرًا في موضع الحال.

المسألة الرابعة: إعراب (محررًا) من قوله تعالى: { رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا} [آل عمران:32].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: "{مُحَرَّرًا} حال من ما، وقيل تقديره: غلامًا محررًا أي: خالصًا لك"[48].

استبعد ابن عطيّة قول مكّيّ هذا فقال: " (مُحَرَّرًا) ونصبه على الحال. قال مكّيّ: فمن نصبه على النعت لمفعول محذوف يقدره، غلامًا محررًا، وفي هذا نظر"[49].

عرض المسألة ومناقشتها:

أعرب مكّيّ (محررًا) حالًا من (ما)، وحكى أنّه أُعرِب صفة لمفعول محذوف، وقدّره غلامًا محررًا. وقال ابن عطيّة في هذا الإعراب نظر، ولم يبين وجه نظره، ووجه النظر فيه من جهتين:

1- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كما في المسألة السابقة لهذه المسألة.

2- أن الفعل نذرت قد أخذ مفعوله، وهو قوله: {مَا فِي بَطْنِي}، فلم تبق حاجة أن يأخذ مفعولًا ثانيًا، وهو متعدٍ لواحد.

وقد ذكر النحاة في نصبه أربعة أوجه:

1- أنّه منصوب على الحال ، وهو قول الأخفش[50]، ولم يذكر صاحبه، ولا عامله، ويكون صاحبه الموصول (ما) والعامل فيه (نذرت).

2- أنّه منصوب على الحال من المضمر في الجار المجرور، (في بطني) لوقوعه صلة ل(ما) والعامل فيه الاستقرار[51].

3- أنّه منصوب على المصدر، لأنّ المصدر يجوز أن يأتي من غير الثلاثي على زنة المفعول، مثل: مُمَزَّق...ويكون الكلام على حذف مضاف، أي: نذرتُ لك ما في بطني نذرَ تحرير. ويحتمل أنّه مصدر من المعنى، أي: حررتُ لك ما في بطني محررًا، قاله أبو حيّان[52].

4- أنّه منصوب على أنّه نعت لمفعول محذوف، والتقدير: غلامًا محررًا، وهذا القول حكاه النّحّاس بقوله: " (محررًا) منصوب على الحال، وقيل: هو نعت لمفعول محذوف أي: نذرت لك ما في بطني غلاما محررًا"[53].

وتابعه مكّيّ هنا واقتصر على هذا القول في البداية[54]،

---

[47] الدر المصون 2/ 589-590.
[48] مشكل إعراب القرآن 156/1.
[49] المحرر الوجيز 424/1.
[50] ينظر: معاني القرآن 215/1.
[51] ينظر: الدر المصون 130/3- 131.
[52] ينظر: البحر المحيط 115/3.
[53] إعراب القرآن 153/1.
[54] ينظر: البداية 995/2.

وقد رجّح النّحّاس أنّه منصوب على الحال، وجعله أولى من النصب على النعت لمنعوت محذوف، قال: " الأول أولى من جهة التفسير وسياق الكلام والإعراب... وأما الإعراب فإنّ إقامة النعت مقام المنعوت لا يجوز في مواضع ويجوز على المجاز في أخرى"[55] وتابعه في هذا القُرْطُبيّ[56]، وأبو حيّان بقوله: " والظاهر القول الأول، وهو أن يكون حالًا من: ما، ويكون، إذ ذاك حالًا مقدرةً إن كان المراد بقوله: (محررًا)، خادمًا للكنيسة، وحالًا مصاحبة إن كان المراد عتيقًا، لأنّ عتق ما في البطن يجوز" [57].

والذي يظهر للباحث أنّه منصوب على الحال من (ما) والعامل فيه (نذرت)، كما رجّحه النّحاس ومن تابعه، أولى من نصبه على النعت للمفعول محذوف، لسببين:

1- أنّ الفعل نذر قد استوفى مفعوله[58]. فلا داع لتقدير مفعول ثانٍ محذوف.

2- أنّ فيه حذف الموصوف والذي ليس بخاص بالصفة. والأولى الحمل على الذكر، وعدم الحذف.

المسألة الخامسة: إعراب (نصيبًا) من قوله تعالى: {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا} [النساء:7].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: " قوله: {نَصِيْبًا مفروضًا} حال، وقيل هو مصدر موضع الحال"[59].

ردَّ ابن عطيّة هذا، فقال: " و{نصيبًا مفروضًا}، نُصِب على الحال، كذا قال مكّيّ، وإنّما هو اسم نُصِب كما يُنصَب المصدر في موضع الحال، تقديره: فرضًا، ولذلك جاز نصبه، كما تقول: لك علي كذا وكذا حقًا واجبًا، ولولا معنى المصدر الذي فيه ما جاز في الاسم الذي ليس بمصدر هذا النصب، ولكان حقه الرفع"[60].

عرض المسألة ومناقشتها:

أعرب مكّيّ (نصيبًا) حالًا، وحكى أنّه أُعرِب مصدرًا في موضع الحال، لكنّه قدّم الأول، كأنّه يشير إلى أنّه أولى من الإعراب الثاني.

وقد ردّ ابن عطيّة هذا الإعراب، وقصره على الإعراب الثاني، وهو أنّه مصدر في موضع الحال، ويدل عليه أداة الحصر، (إنّما)، أي: فلا يُعرَب إلا هذا الإعراب المذكور، ولا يجوز غيره.

وقد ذكر النحاة في انتصابه خمسة أوجه:

1- أنّه منصوب على المفعول المطلق المؤكد، والعامل فيه معنى ما تقدّم، والتقدير: عطاءً أو استحقاقًا، وهو قول الفرّاء، قال: " (نصيبًا مفروضًا). وإنّما نُصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة، لأنّه أخرجه مخرج المصدر. ولو كان اسمًا صحيحًا لم ينصب. ولكنه بمنزلة قولك: لك على حق حقًا، ولا تقول: لك على حقٌّ درهمًا. ومثله: عندي درهمان هبةً مقبوضةً. فالمفروض في هذا الموضع بمنزلة قولك: فريضةً وفرضًا"[61]، وتابعه في ذلك الزمخشريّ[62].

---

[55] إعراب القرآن 153/1
[56] ينظر: الجامع لأحكام القرآن 66/4.
[57] البحر المحيط : 115/3.
[58] ينظر: نفسه 115/3، والدر المصون 130/3-131.
[59] مشكل إعراب القرآن 190/1.
[60] المحرر الوجيز 12/2.
[61] معاني القرآن 257/1.
[62] ينظر: الكشاف 476/1.

2- أنّه منصوب على المفعول المطلق الصريح، والعامل فيه فعل من لفظه مقدّر، وهو قول الأخفش، في كلّ ما جاء على هذا النحو فقال: " {نصيبًا مفروضًا} فانتصابه كانتصاب {كتابًا مؤجلًا}"[63]. وقال أيضًا: " {كتابًا مؤجلًا} [آل عمران: 145] توكيد، ونصبه على كتبَ الله ذلك كتابًا مؤجلًا ... فهذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا وهو كثير"[64].

3- أنّه منصوب على الحال، ويحتمل أن يكون صاحب الحال الفاعل في (قلّ أو كَثُرَ)، ويحتمل الاستقرار في الجار والمجرور، وهو قول الزّجّاج[65]، والنّحّاس[66]، ومكّيّ تابع لهما.

4- أنّه منصوب على أنّه مصدر في موقع الحال، هذا قول ابن عطيّة، وهو مركّب من كلام الفراء، والزّجّاج، قال أبو حيّان: " وهو مركّب من كلام الزّجّاج والفراء، وهما متباينان، لأن الانتصاب على الحال مباين للانتصاب على المصدر المؤكد مخالف له"[67].

5- أنّه منصوب على الاختصاص، والتقدير: أعني نصيبًا، قاله الزمخشريّ وهذا نصّه: "ونصيبًا مفروضًا: نُصِب على الاختصاص، بمعنى: أعنى نصيبًا مفروضًا مقطوعًا واجبًا لا بد لهم من أن يحوزوه ولا يستأثر به. ويجوز أن ينتصب انتصاب المصدر المؤكد كقوله: {فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ}[النساء:11] كأنه قيل: قسمةً مفروضةً"[68]. فقدّم هذا القول على الانتصاب على المصدر المؤكد.

6- أنّه منصوب على أنّه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: جعلتُ لهم نصيبًا، وهذا القول نسبه الثعلبيّ[69] إلى الأخفش، وتابعه القُرطبيّ[70]. وقد تقّدم قول الأخفش في الوجه الثانيّ أنّه مفعول مطلق وليس مفعول به، والفرق بين الوجهين أنّ الأخفش يقدّر فعلًا من لفظ المصدر، والذين نسبوا الوجه هذا له قدّروا فعلًا من غير لفظه مناسبًا للسياق، فعزوه إلى الأخفش.

فهذه الأوجه كلُّها أجازها معربو القرآن ومفسروه، وليس كما ذكر ابن عطيّة في اقتصاره على أنّه مصدر في موضع الحال، واستبعد رأي مكيّ الذي قد ذكره نحاة من قبل مكّيّ أمثال الزّجّاج والنّحّاس، ولم يعب هذا القول النحاة والمفسرون الذين ذكروه غير ابن عطيّة، وأيضًا لم يذكر أحد ممّن تقدم قول ابن عطيّة، بل ركبه من قول الفرّاء، والزّجّاج، فالأمثلة التي ضربها ابن عطيّة للمصدر الواقع موقع الحال هي الأمثلة نفسها التي ضربها الفرّاء للمصدر المؤكّد.

وقد مثّل للمصدر المؤكد سيبويه[71] بهذا المثال: له عليّ ألفُ درهمٍ عُرْفًا، فهذه الأمثلة للمصدر المؤكد لمعنى جملة قلبه وفعله محذوف وجوبًا، وليست للحال المؤكدة، وهذا يدل على أنّ ابن عطية ركّب قوله من إعراب الزّجاج ومن تبعه، وإعراب الفرّاء.

---

[63] معاني القرآن 146/1.
[64] نفسه 243/1-235.
[65] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 15/2.
[66] ينظر: أعراب القرآن 202/1.
[67] البحر المحيط 525/3.
[68] الكشاف 476/1.
[69] ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن 261/3.
[70] ينظر: الجامع لأحكام القرآن 48/5.
[71] ينظر: الكتاب 370/1.

والذي يظهر للباحث جواز الوجه الذي أعربه مكّيّ، وجواز سائر الأوجه التي ذُكرِت في إعرابه، ولكن نصبه على الحال لا يحتاج إلى محذوف، بخلاف الأوجه الأخر، فالمفعول المطلق والمفعول به يحتاجان إلى إضمار عامل، والأصل عدم الإضمار، لهذا يختار الباحث نصبه على الحال، كما ذهب إليه مكّيّ.

المسألة السادسة: إعراب (فريضةً) من قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}[النساء:11].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: " قوله: {فَرِيْضَةً} حال، وقيل مصدر في موضع الحال"[72].

ضعّف ابن عطيّة هذا، فقال:" و(فَرِيْضَةً) نُصِب على المصدر المؤكد، إذ معنى يوصيكم يفرض عليكم، وقال مكّيّ وغيره: هي حال مؤكدة، وذلك ضعيف"[73].

عرض المسألة ومناقشتها:

أعرب مكّيّ (فريضةً) حالًا، وحكى أنّها تعرب مصدرًا في موضع الحال، وأعربها ابن عطية مفعولًا مطلَقا مؤكِّدًا، وضعّف إعرابها حالًا. ولم يذكر سبب التضعيف.

وقد ذكر النحاة فيها أربعة أوجه:

1- أنّها منصوبة على الحال المؤكّدة، والعامل فيها يوصيكم، وهو قول الفراء[74]، والزّجّاج[75]، ومكّيّ.

2- أنّها منصوبة على أنّها مصدر واقع موقع الحال، كما حكاه مكّيّ.

3- أنّها مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من لفظها، والتقدير: فرضَ عليكم فريضةً، وهو قول الأخفش[76]، وأبو البقاء[77]،.

4- أنّها منصوبة على المصدر(المفعول المطلق) المؤكّد، والعامل فيها (يوصيكم)، وهو قول ابن عطيّة، وأبو حيّان[78].

وقد نقل أثرَ مكّيّ أبو حيّان ولم يضعّفه بل بيَّن العلة لإعرابه حالًا، وهي أنّ فريضةً ليست مصدرًا، فقال: "(فريضةً من الله) انتصب فريضةٌ انتصاب المصدر المؤكد لمضمون الجملة السابقة؛ لأنّ معنى يوصيكم الله يفرض الله لكم. وقال مكّيّ وغيره هي حال مؤكدة لأنّ الفريضة ليست مصدرًا"[79].

وقد أجاز السمين هذه الأوجه، وجعل القول الرابع هو الأظهر، فقال: "أظهرها أنّها مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأنّ معنى (يوصيكم) فرض الله عليكم، فصار المعنى: (يوصيكم الله وصية فرض) فهو مصدر

[72] مشكل إعراب القرآن 195/1.
[73] المحرر الوجيز 18/2.
[74] ينظر: معاني القرآن 444/1.
[75] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 25/2.
[76] ينظر: معاني القرآن 250/1.
[77] ينظر: التبيان 335/1.
[78] ينظر: البحر المحيط 544/3.
[79] نفسه 544/3.

على غير الصدر"[80]. وذكر قول مكّيّ ولم يضعّفه. وأعربها حالًا قبل مكّيّ الزجّاج، ولم يقف الباحث على علّة التضعيف في إعرابها حالًا، ولم يذكر أحد من النحاة الذين ذكروا رأي مكّيّ أن إعرابها حالًا ضعيف.

والذي يظهر للباحث أنّ إعرابها حالًا أظهر من إعرابها مفعولًا مطلقًا، لأنّها ليست مصدرًا.

المسألة السابعة: إعراب (مُصَدِّقًا) الثاني من قوله تعالى: {وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ} [المائدة:46]

قال مَكّيّ بن أبي طالب: " (مُصَدِّقًا) الأول حال، و(مُصَدِّقًا) الثاني إن شئت عطفته على الأول حالًا من عيسى أيضًا على التأكيد، وإن شئت جعلته حالًا من الإنجيل"[81].

ردّ ابن عطيّة عطف(مصدقًا) الثانية على الأولى، فقال: "و(مصدقًا) حال مؤكدة معطوفة على موضع الجملة التي هي فيه هدى فإنها جملة في موضع الحال. وقال مكي وغيره:(مصدقًا:

معطوف على الأول). قال القاضي أبو محمد: وفي هذا قلق من جهة اتساق المعاني "[82].

عرض المسألة ومناقشتها:

ذكر مكّيّ أنّ مُصَدِّقًا الثانية تُعرَب حالًا: إمّا من عيسى عليه السلام عطفًا على (مُصَدِّقًا) الأول على التأكيد، وإمّا حالًا من الإنجيل. وأعربها ابن عطيّة حالًا مؤكدة معطوفة على الجملة الاسمية (فيه هدىً) التي في موضع نصب حال، وصرّح بالنقل لقول مكّيّ الأول التي قال فيه إنّها معطوفة على (مُصَدِّقًا) الأول، ووصفه أنّ فيه قلقًا من جهة اتساق المعاني.

وقد أعرب النحاة مصدِّقًا حالًا، و جوزوا في صاحبها وجهين:

1- يجوز أن يكون صاحبها عيسى -عليه الصلاة والسلام - ويُعطَف على (مصدِقًا) الأول، توكيدًا له.

2- ويجوز أن يكون صاحبها الإنجيل، ويكون التقدير: وآتيناه الإنجيل مستقرًا فيه هدىً ونورٌ ومصدقًا، وهو معطوف على محل جملة (فيه هدى) إذ هي جملة في محل نصب حال، عند ابن عطيّة.

وقد ذكر هذين الوجهين قبل مكّيّ وابن عطيّة الزّجّاج[83]، والنّحّاس[84]، غير أنّ مكّيًّا أجازهما كليهما، وابن عطيّة أجاز الثاني، وضعّف الأول. ثمَّ إنّ النحاة من بعدهما ذكروا الوجهين، وذكروا قول مكّيّ وابن عطيّة، قال أبو حيّان: "(قال ابن عطية: ومصدقًا حال مؤكدة معطوفة على موضع الجملة التي هي(فيه هدى)، فإنَّها جملة في موضع(الحال) انتهى. وإنَّما قال: إن(مصدقًا)، حال مؤكدة من حيث المعنى، لأنه يلزم من كون الإنجيل كتابًا إلهيًا أن يكون مصدقًا للكتب الإلهية، لكن قوله: معطوفة على الجملة التي هي(فيه هدى)، فإنّها جملة في موضع الحال قول مرجوح، لأنّا قد بينّا أن قوله:(فيه هدى ونور) من قبيل المفرد لا من قبيل الجملة، إذ قدرناه كائنًا فيه هدى ونور، ومتى دار الأمر بين أن يكون الحال مفردًا أو جملة، كان تقدير المفرد أجود على تقدير أنَّه جملة يكون ذلك من القليل، لأنَّها جملة اسمية، ولم تأت بالواو، وإن كان يغني عن الرابط الذي هو الضمير، لكن الأحسن والأكثر أن

---

[80] الدّر المصون 606/3.
[81] مشكل إعراب القرآن 228/1.
[82] المحرر الوجيز 299/2.
[83] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2/ 184.
[84] ينظر: إعراب القرآن 270/1.

يأتي بالواو، حتى إن الفراء زعم أن عدم الواو شاذ، وإن كان ثَمَّ ضمير، وتبعه على ذلك الزمخشري. قال علي بن أبي طالب:(ومصدِقًا معطوف على مصدِقًا الأول) انتهى. ويكون إذ ذاك حالًا من عيسى، كرره على سبيل التوكيد، وهذا فيه بُعد من جهة التركيب واتساق المعاني، وتكلفه أن يكون وآتيناه الإنجيل جملة حالية معطوفة على مصدقا"[85]. فأبو حيّان تابع ابن عطيّة في تضعّيف الوجه الأول قول مكّيّ، والسبب البعد من جهة التركيب واتساق المعاني، ويضعف القول الثاني قول ابن عطيّة وهو أن يكون (فيه هدى) جملة، فهو يراها مفردًا، وهدى فاعل، و(فيه) هي التي في موضع الحال؛ لأنّ الجملة الاسمية خلت من واو الحال.

وقال السمين: " (مصدقًا) حال من عيسى قال ابن عطية (وهي حال مؤكدة) وكذلك قال في مصدقًا الثانية، وهو ظاهر فإن من لازم الرسول والإنجيل الذي هو كتاب إلهي أن يكونا مصدقين... وقوله: {فيه هدى} يجوز أن يكون (فيه) وحده حالًا من الإنجيل (هدى) فاعل به، لأنّه لما اعتمد على ذي الحال رفع الفاعل، ويجوز أن يكون(فيه) خبرًا مقدمًا، و(هدى)مبتدأ مؤخر والجملة حال،(ومصدقًا)حال عطفًا على محل(فيه هدى) بالاعتبارين: أعني اعتبار أن يكون(فيه) وحده هو الحال فعُطِفت هذه الحال عليه، وأن يكون(فيه هدى) جملة اسمية محلها النصب، و(مصدقًا) عُطِف على محلها، وإلى هذا ذهب ابن عطية، إلا أن هذا مرجوح من وجهين، أحدهما: أن أصل الحال أن تكون مفردة والجار أقرب إلى المفرد من الجمل. الثاني: أن الجملة الاسمية واقعة حالًا الأكثر أن تأتي فيها بالواو وإن كان فيها ضمير، حتى زعم الفراء - وتبعه الزمخشري[86] - أن ذلك لا يجوز إلا شاذًا وكون(مصدقًا)هذا حالًا من الإنجيل هو الظاهر، وأجاز مكّيّ بن أبي طالب - وتابعه أبو البقاء[87] - أن يكون(مصدقًا)الثاني حالًا أيضًا من عيسى كُرِر توكيدًا. قال ابن عطية: (وهذا فيه قلق من جهة اتساق المعاني) قلت: إذا جعلنا {وآتيناه} حالًا منه، وعطفنا عليها هذه الحال الأخرى فلا أدري وجه القلق من الحيثية المذكورة"[88]. فالسمين لا يرى القلق الذي رآه ابن عطيّة وتابعه أبو حيّان، وقد ردّ إعراب ابن عطيّة (فيه هدى) جملة في موضع الحال، لخلوها من الواو، تبعًا للزمخشريّ، فإنّه قال: " فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذّ"[89] وما قالوا من الاقتصار على الضمير دون الواو في الجملة الاسمية أنّه شاذ، لم يذكره سيبويه بل مثل له بقوله: " وبعض العرب يقول: كلمته فوه إلى فيّ، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى فيّ، أي: كلمته وهذه حاله. فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله"[90]. ولم يعلّق بأنّه نادر أو شاذ، وقال المبرِّد: " فلو قلتَ: كلمته فوه إلى فيّ لجاز؛ لأنّك تريد: كلمته وفوه إلى فيّ"[91].

وقد جعل ابن مالك[92] إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنّ إفراد الضمير وُجِد في الحال وشبهها الخبر والنعت، وإفراد الواو لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير ميزة على إفراد الواو، وقد ساق شواهد كثيرة على إفراد الضمير. قال ابن الصائغ : " وإن كانت الجملة مؤكدة؛ لزم الضمير وترك الواو، نحو: هو الحقُّ لا شبهة فيه"[93].

---

[85] البحر المحيط 4278-279.
[86] ينظر: المفصّل 92.
[87] ينظر: التبيان 440/1.
[88] الدّر المصون 4/ 282-284.
[89] المفصّل 92.
[90] الكتاب 391/1.
[91] المقتضب 336/3.
[92] ينظر: التسهيل 364/2-365.
[93] اللمحة في شرح الملحة 299/1، وينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة 161.

والذي يظهر للباحث جواز أن يكون صاحب الحال عيسى -عليه السلام-، أو أن يكون الإنجيل، ويجوز أن تكون (فيه هدى) جملة حال وإن خلت من الواو.

المسالة الثامنة إعراب (تطهرهم وتزكيهم) في قوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [التوبة:103].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: "قوله: {تطهرهم وتزكيهم} حالان من المضمر في خذ وهو النبي - صلى الله عليه وسلم - والتاء في أول الفعلين للخطاب ويجوز أن يكون تطهرهم نعتًا لصدقة، وتزكيهم حالًا من المضمر في خذ، والتاء في تطهرهم لتأنيث الصدقة، لا للخطاب، وتزكيهم للخطاب"[94].

ردَّ ابن عطيّة كلام مكّيّ السابق، فقال: "وقوله: {تطهرهم وتزكيهم بها} أحسن ما يُحتَمَل أن تكون هذه الأفعال مسندةً إلى ضمير النبي صلى الله عليه وسلم، ويُحتَمَل أن تكون في موضع الحال من الضمير في خذ، ويُحتَمَل أن تكون من صفة (الصدقة)، وهذا مترجّح بحسب رفع الفعل ويكون قوله بها أي بنفسها أي يقع تطهيرهم من ذنوبهم بها، ويحتمل أن يكون تطهرهم صفة (للصدقة)، وتزكيهم مسندًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويُحتَمَل أن يكون حالًا من (الصدقة)، وذلك ضعيف لأنّها حال من نكرة، وحكى مكّيّ: (أن يكون تطهرهم من صفة الصدقة، وقوله وتزكيهم بها حالًا من الضمير في خذ). قال القاضي أبو محمد: وهذا مردود لمكان واو العطف لأنّ ذلك يتقدر خذ من أموالهم صدقة مطهرة ومزكيًا بها، وهذا فاسد المعنى، ولو لم يكن في الكلام واو العطف جاز"[95].

عرض المسألة ومناقشتها:

أعرب مكّيّ جملتي(تطهرهم وتزكيهم) في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في فعل الأمر(خذْ) وهو النبي- صلّى الله عليه وسلّم- وتاء المضارعة في الفعلين للخطاب. وأجاز أن تكون (تطهرهم) في محل نصب على الصفة لصدقة، وتكون التاء في الفعل للتأنيث، ويكون (تزكيهم) حالًا من الضمير في (خذْ) والتاء للخطاب. فردّ ابن عطيّة أن تكون جملة (تطهرهم) صفة لصدقة، وجملة(تزكيهم) حالًا، وذكر علّة المنع هو وجود حرف العطف؛ لأنّه يصبح التقدير خذ من أموالهم صدقةً مطهرةً ومزكيًا بها، وهذا فاسد المعنى.

وقد ذكر النحاة فيهما أربعة أوجه:

1- أن تكون الجملتان في محل نصب على الحال من فاعل (خذ)، والتاء للخطاب فيهما، قاله الزّجّاج[96]، والنّحّاس[97].

2- أن تكون الجملتان في محل نصب على الصفة ل(صدقة)، والتاء فيهما للخطاب قاله الأخفش[98]، وأجازه أبو البقاء[99].

[94] مشكل إعراب القرآن 335/1.
[95] المحرر الوجيز 87/3.
[96] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 467/2.
[97] ينظر: إعراب القرآن 132/2.
[98] ينظر: معاني القرآن 365/1.
[99] ينظر: التبيان 658/2.

3- أن تكون جملة (تطهرهم) صفة ل(صدقة)، ولا بدّ حينئذٍ من حذف عائد، تقديره: تطهرهم بها. وحُذِف (بها) لدلالة ما بعده عليه، والتاء للغيبة، والفاعل ضمير الصدقة، وجملة (تزكيهم) حالًا من فاعل (خذ)، والتاء فيها للخطاب، قاله النّحاس[100]، ومكّيّ، وأبو البركات الأنباريّ[101].

4- أن تكون الجملتين مستأنفتين، أي وأنت تطهرهم، وتزكيهم، أجازه الأخفش[102]، وغيره.

والوجه الثالثة ردّه ابن عطيّة، بل وصفه بالفاسد، ووجه فساده وجود حرف العطف بين الجملتين، والعطف يقتضي التشريك في المعنى والإعراب، قال السمين: " وجوز مكّيّ أن يكون (تطهرهم) صفةً لصدقة على أن التاء للغيبة، و (تزكيهم) حالًا من فاعل (خذْ) على أن التاء للخطاب. وقد ردّوه عليه بأنّ الواو عاطفة أي: صدقةً مطهرةً ومزكيًا بها، ولو كان بغير واوٍ جاز. قلت: ووجه الفساد ظاهر فإنّ الواو مشركة لفظًا ومعنىً، فلو كانت (وتزكيهم) عطفًا على (تطهرهم) لُزِم أن تكون صفةً كالمعطوف عليه، إذ لا يجوز اختلافهما، ولكن يجوز ذلك على أن (تزكيهم) خبر مبتدأ محذوف، وتكون الواو للحال تقديره: وأنت تزكيهم. وفيه ضعف لقلة نظيره في كلامهم"[103]. ولعلّ مكّيّ بإعرابه لها صفةً لصدقة قدّر الواو للحال، ولم يجعله للعطف، فيكون التقدير:خذْ من أموالهم صدقةً مطهرةً وأنت تزكيهم، فتكون الجملة حالًا من ضمير الفاعل في (خذ)[104]. قال الباقوليّ: " يجوز أن يكون: (تطهرهم أنت)، وأن يكون التقدير: تطهرهم هي، يعني الصدقة، فيكون الأول حالًا من الضمير في (خذ)، وفي الثانية صفةً ل (صدقة). قال أبو علي:(يمكن أن يكون حالًا للمخاطب، أي: خذها مطهرًا لهم، فإن جعلت (تطهر) صفة ل (صدقة) لم يصح أن يكون (تزكيهم) حالًا من المخاطب، فيتضمن ضميره لأنك لو قلت: خذ مزكيًا، وأنت تريد الحال، فأدخلت الواو، لم يجز ذلك لما ذكرنا، ويستقيم في (تطهرهم) أن يكون وصفًا، وكذلك (تزكيهم) وصفًا له لمكان (بها) . كما يستقيم فيهما أن تكونا حالين، ولا يستقيم أن تكون الأولى وصفًا والأخرى للمخاطب، كما لا يجوز أن تكون الأولى حالًا والأخرى وصفًا، لمكان الواو) "[105].

فالذي جوزه مكّيّ ضعيف لوجود الواو، ولو قُدرِت للحال فإنّه ضعيف لقلة هذا التركيب في كلام العرب، لكنّه جائز مع قلته، قال أبو حيّان: " فأمّا ما حكى مكّيّ من أن تطهرهم صفة للصدقة وتزكيهم حال من فاعل خذ، فقد رُدّ بأن الواو للعطف، فيكون التقدير: صدقة مطهرةً ومزكيًا بها، وهذا فاسد المعنى، ولو كان بغير واو جاز انتهى. ويصح على تقدير مبتدأ محذوف، والواو للحال أي: وأنت تزكيهم، لكن هذا التخريج ضعيف لقلة نظيره في كلام العرب"[106]. وأمّا الطبريّ فيجعل هذا القول صوابًا، قال بعد ما عدد أقوال الأخفش: " قال أبو جعفر: والصواب في ذلك من القول، أن قوله: (تطهرهم) ، من صلة (الصدقة)، لأن القراءة مجمعة على رفعها، وذلك دليل على أنّه من صلة (الصدقة). وأمّا قوله: (وتزكيهم بها)، فخبر مستأنَفٌ، بمعنى: وأنت تزكيهم بها، فلذلك رُفِع"[107].

---

[100] ينظر إعراب القرآن: 132/2.
[101] ينظر: البيان 405/1.
[102] ينظر: معاني القرآن 365/1.
[103] الدر المصون 116/6.
[104] ينظر: التبيان 658/2.
[105] ينظر: إعراب القرآن للباقوليّ المنسوب خطأ للزجاج 820/3، وينظر: الحجّة للفارسيّ 308/4.
[106] البحر المحيط: 499/5.
[107] جامع البيان 14/ 457.

والذي يظهر للباحث حمل الجملتين على الخطاب أولى وجعلهما حالين، لأنّ (تزكيهم بها) الضمير بها يعود على الصدقة، فيستحيل أن يعود عليها ضمير الفاعل، فيكون التقدير: تزكيهم الصدقةُ بالصدقة، فيتعين أن يعود الضمير على النبي صلى الله عليه وسلّم، أي: يزكيهم النبي بالصدقة، وهذا يقوّي أن يكون الضمير في تطهرهم للنبي صلى الله عليه وسلم أيضًا[108]. ويجوز ما قاله مكّيّ على قطع الجملة الثانية وجعل الواو للحال، لكنّه ضعيف كما سبق من كلام أبي حيّان، وتلميذه السمين.

المسألة التاسعة: العامل في (إذ) من قوله تعالى: {نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ (3) إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف:3-4].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: "قوله: {إذ قال يوسف} العامل في إذ هو قوله الغافلين"[109].

ضعّف ابن عطيّة كلام مكّيّ السابق، فقال: "العامل في إذ فعل مضمر تقديره: اذكر إذ، ويصح أن يعمل فيه (نقصُّ) [يوسف: 3] كأن المعنى: نقص عليك الحال إذ،(وحكى مكي أن العامل فيه لمن الغافلين)[يوسف: 3] ، وهذا ضعيف"[110].

عرض المسألة ومناقشتها:

جعل مكيّ (إذْ) ظرفًا والعامل فيه (الغافلين)، ولم يزد شيئًا، وجعل ابن عطيّة العامل فيه مضمرًا، وقدّره بـ (اذكر)، وأجاز أن يعمل فيه الفعل(نقصُّ)، وضعّف قول مكّيّ ولم يذكر وجه التضعيف.

وقد ذكر النحاة في العامل (إذْ) خمسة أوجه:

1- أنّه منصوب بفعل مضمر، تقديره: اذكر إذْ قال، وهو قول الزّجّاج[111]، وتابعه ابن عطيّة، وجوزه الزمخشريّ[112]، واقتصر عليه أبو البقاء[113].

2- أنّه منصوب ب (نقصُّ) أي: نقص عليك وقت قول يوسف إنّي رأيت...، وهذا فيه [إخراج] (إذ) عن الزمن الماضي، وعن الظرفية، وإن قُدِّر المفعول محذوفًا، أي: نقصُّ عليك الحال وقت قوله، لزم أخراجها عن المضي، قاله الزّجّاج[114] أيضًا، وتابعه ابن عطيّة.

3- أنّه منصوب ب (الغافلين)، وهو قول مكّيّ.

4- أنّه منصوب على البدل من (أحسن القصص) بدل اشتمال، قاله الزَّمَخْشَريّ[115]، وتابعه النَّسَفِيّ[116].

5- أنه منصوب ب (قال يا بني) أي: قال يعقوب: يا بني وقت قول يوسف إنّي رأيت...، وهو قول أبي حيّان[117] وترجيحه، وتابعه السمين[118].

---

[108] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 467/2، والحجّة للفارسيّ 308/4.
[109] مشكل إعراب القرآن 377/1.
[110] المحرر الوجيز 219/3.
[111] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 88/3.
[112] ينظر: الكشاف 441/2.
[113] ينظر: التبيان 721/2.
[114] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 88/3.
[115] ينظر: الكشاف 721/2.
[116] ينظر: مدارك التنزيل 94/2.

وقد ضعّف ابن عطيّة قول مكيّ، ولم يذكر وجه التضعيف، وذكر غيره من النحاة قول مكيّ ولم يضعفوه، وقد رجّح أبو حيّان والسمين القول الخامس لأنّهما يريانه أسهل الوجوه، وكون إذ باقية على مضيها وظرفيتها.

والذي يظهر للباحث ترجيح قول مكّيّ، إذ لا يحتاج إلى تقدير عامل له، وقد جاء ما يؤيد المعنى الذي يريده مكّيّ في بعض التفاسير، فالطبريّ ذكر في تفسيره للآية، قوله: " قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: وإن كنت يا محمد، لمن الغافلين عن نبأ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، إذ قال لأبيه يعقوب بن إسحاق: {يَاْ أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف:4] ؛ يقول: إني رأيت في منامي أحد عشر كوكبًا"[119]. فهذا المعنى يؤيّد قطعًا ما قاله مكّيّ من أن العامل في (إذْ) هو قوله: (الغافلين) وهذا إذا كان سبب تضعيف ابن عطيّة لهذا الوجه على أنّه بعيد من جهة المعنى.

المسالة العاشرة: صاحب الحال (حنيفًا) في قوله تعالى: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [النحل:123].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: "(حنيفًا) حال من المضمر المرفوع في اتبع، ولا يحسن أن يكون حالًا من إبراهيم؛ لأنّه مضاف إليه"[120].

ردَّ ابن عطيّة كلام مكي السابق، فقال: "و(حنيفًا) حال، والعامل فيه الفعلية التي في قوله (ملة إبراهيم)، ويجوز أن تكون حالًا من الضمير المرفوع في اتبع، قال مكي: (ولا يكون حالًا من إبراهيم، لأنّه مضاف إليه)، وليس كما قال؛ لأنّ الحال قد تعمل فيه حروف الخفض، إذا عملت في ذي الحال، كقولك مررتُ بزيدٍ قائمًا"[121].

عرض المسألة ومناقشتها:

أعرب مكّيّ حنيفًا حالًا من الضمير المرفوع في (اتبع)، فهو حال من ضمير الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وليس من إبراهيم ـ عليه السلام ـ لأنّ إبراهيم مضاف إليه، وفي مجيء الحال من المضاف إليه خلاف، وقد ردّ ابن عطيّة قول مكّيّ إنّ الحال لا تأتي من المضاف إليه، وأجاز أن تأتي من المضاف إليه إذا كان عاملًا في صاحب الحال. وقد ذكر النحاة في إعراب (حنيفًا) ثلاثة أقوال:

1- أنّه منصوب على الحال، وفي صاحبه ثلاثة أوجه:

أ- أنّ صاحب الحال هو الضمير المستتر في (اتبع)، وهو قول مكّيّ.

ب- أنّ صاحب الحال هي (المِلّة) وإن خالفها في التذكير؛ لأنّ الملّة في معنى الدين، وهو قول الكرمانيّ[122]، ورجّحه ابن الشجريّ فقال: " قيل إن (حنيفًا) حال من إبراهيم، وأوجه من ذلك عندي أن يجعله حالًا من المِلّة، وإن خالفها بالتذكير، لأنّ الملة في معنى الدين. ألا ترى أنّها قد أُبدِلت من الدين في قوله جلّ وعزّ:{دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ}

[117] ينظر: البحر المحيط 236/6.
[118] ينظر: الدر المصون 431/6.
[119] جامع البيان 554/15.
[120] مشكل إعراب القرآن، 426/1.
[121] المحرر الوجيز، 431/3.
[122] ينظر: غرائب التفسير 180/1.

[الأنعام:161] فإذا جعلت (حنيفًا) حالًا من المِلّة، فالناصب له هو الناصب للمِلّة، وتقديره: بل نتبع مِلّة إبراهيم حنيفًا، وإنّما ضعف الحال من المضاف إليه، لأنّ العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال"[123].

ج- أنّ صاحب الحال هو إبراهيم ـ عليه السلام ـ "لأنّ الحال تجيء من المضاف إليه قياسًا في ثلاثة مواضع على ما ذكر بعضهم، أحدها: أن يكون المضاف عاملًا عمل الفعل. الثاني: أن يكون جزءًا نحو: {{وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً} [الحجر: 47] . الثالث: أن يكون كالجزء كهذه الآية؛ لأنّ إبراهيم لما لازمها تنزّلت منه منزلة الجزء"124. وهو قول الزّجّاج125، والنّحّاس126، وتابعهم الزّمخشريّ، وابن عطيّة، وغيرهم. قال الزّمخشريّ: "(وحنيفًا) حال من المضاف إليه، كقولك: رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً"127.

2- أنّه منصوب بفعل مضمر، تقديره: أعني، وهو قول الأخفش الصغير (علي بن سليمان)، وقد خطأَ الحال، فلا يجوز عنده: جاءَني غلامُ هندٍ مسرعةً. فيما حكاه عنه النّحّاس[128].

3- أنّه منصوب على القطع، وهذا التخريج على رأي الكوفيين، أرادبه مِلّة إبراهيم الحنيف، فلمّا أسقط الألف واللّام لم تتبع النكرة المعرفة، فانقطع، فنُصِب[129].

والحال من المضاف إليه ضعيفٌ في القياس، وقليلٌ في الاستعمال، وسبب قلّته وضعفه أنّ الحال لا بدّ لها من عامل فيها، والعامل فيها لا بدّ أن يكون عاملًا في صاحبها[130]، وفي هذه الآية لا يصلح أن يعمل المضاف في المضاف إليه، فلم تحسن الحال من إبراهيم، ولعلّ هذا ما قصدّه مكّيّ لا الإطلاق، فإنّه يجوز الحال من المضاف إليه إذا كان عاملًا فيه قبل الإضافة، يعني محلّه الرفع أو النصب، نحو يعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا، وشربُ السويقِ ملتوتًا، أمّا إذا كان قصده أنّه لا يأتي الحال من المضاف إليه إطلاقًا فقد ردّ هذا الإطلاق أبو حيّان بقوله: "أمّا ما حُكِي عن مكّيّ وتعليله امتناع ذلك بكونه مضافًا إليه، فليس على إطلاق هذا التعليل لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب، جازت الحال منه نحو: يعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا، وشربُ السويقِ ملتوتًا"[131].

وما ردّ به ابن عطيّة قول مكّيّ، وقوله إنّ حرف الجر هو العامل فليس كما قال، بل عامل الحال هو متعلَّق حرف الجر، فالمجرور منصوب محلًّا، بدليل أنّه يُنصَب إذا نُزِع الخافض قال أبو حيّان: " وأمّا قول ابن عطية في رده على مكي بقوله: وليس كما قال، لأنّ الحال إلى آخره فقول بعيد عن قول أهل الصنعة، لأن الباء في بزيد ليست هي العاملة في قائمًا، وإنّما العامل في الحال مررتُ، والباء وإن عملت الجر في زيدٍ فإن زيدًا في موضع نصب بـ مررتُ، وكذلك إذا حُذِف حرف الجر حيث يجوز حذفه نَصِب الفعلُ ذلك الاسم الذي كان مجرورًا بالحرف"[132].

والذي يظهر للباحث أنّه منصوب على الحال من الضمير المستتر في الفعل، فهو أظهر الأقوال، فإن الحال من المِلّة فيه المخالفة من جهة التذكير والتأنيث، والحال من المضاف إليه فيه أنّه قليل وضعيف، وبعض النحاة لا يجيزه إلا

---

123 الأمالي 1/25-26.
124 الدر المصون 2/136.
125 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/213.
126 ينظر: إعراب القران 2/42.
127 ينظر: الكشاف 1/194.
128 ينظر: إعراب القرآن 1/81، 2/42،171.
129 ينظر: معاني القرآن للفراء 1/ 12، 200، 328، 380، ...
130 ينظر: التبيان 1/120-121.
131 البحر المحيط 6/611.
132 نفسه 6/611، وينظر: الدر المصون 7/302.

إذا كان المضاف عاملًا فيه كأبي حيّان[133]، ومنهم من أجازه بالشروط السابقة كابن مالك[134]، فلم يبق إلّا أن يكون حالًا من الفاعل. وأمّا النصب على إضمار أعني، وإن كان قريبًا فالأصل عدم الإضمار وخاصةً إن أمكن التخريج على مذكور. وأمّا القطع فلم يشتهر عند النحاة، وقد أبطله البصريون[135].

المسألة الحادية عشرة: إعراب (مَنْ) بتخفيف الميم من قوله تعالى: {أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ} [الزمر:9].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: " قوله: {أم من هو قانت} من خفّف[136] أَمَن جعله نداءً، ولا حذف في الكلام، ولا يجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المبهم، وأجازه الكوفيون، وقيل هو استفهام بمعنى التنبيه وأضمر معادلًا للألف تقديره: أَمَن هو قانت ليفعل كذا وكذا كمن هو بخلاف ذلك؟ ودلّ على المحذوف قوله: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} وهذا أقوى"[137]. قال ابن عطيّة: "(أَمَن) بتخفيف الميم،... لها وجهان، أحدهما: وهو الأظهر أن الألف تقرير واستفهام، وكأنّه يقول: أهذا القانت خيرٌ أم هذا المذكور الذي يتمتع بكفره قليلًا وهو من أصحاب النار؟ وفي الكلام حذف يدل عليه سياق الآيات مع قوله: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}. والوجه الثاني: أن يكون الألف نداء، والخطاب لأهل هذه الأوصاف، كأنه يقول: أصاحب هذه الصفات قل هل يستوي فهذا السؤال ب هل هو للقانت، ولا يوقف على التأويل على قوله: رحمة ربه، وهذا معنى صحيح، إلا أنه أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده، وضعفه أبو علي الفارسي. وقال مكّيّ: (إنّه لا يجوز عند سيبويه، لأن حرف النداء لا يسقط مع المبهم)، وليس كما قال مكّيّ، أما مذهب سيبويه في أن حرف النداء لا يسقط مع المبهم، فنعم، لأنّه يقع الإلباس الكثير بذلك، وأما أن هذا الموضع سقط فيه حرف النداء فلا، والألف ثابتة فيه ظاهرة"[138].

عرض المسألة ومناقشتها

حكى ابن عطيّة أنّ مكّيًّا جعل (مَن) منادى، وحرف النداء محذوفًا، وحكى أنّ مذهب سيبويه لا يجيز حذف حرف النداء مع المنادى المبهم، فوافق ابن عطيّة أنّ مذهب سيبويه لا يجيز حذف حرف النداء مع المنادى المبهم، ووهَم أنّ مكّيًّا جعل الحرف محذوفًا هنا، بل قوله: ولا يجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المبهم زيادة شرح، وكأنّه يؤكّد على وجوب ذكرها، ولا يدل أنّه جعل حرف النداء محذوفًا، ويدلّ على هذا ما قال في النهاية: "من خفف (مَن) جعله نداءً، أو رفعه بالابتداء، ويكون الخبر محذوفًا. والتقدير: أهذا أفضل أم من جعل لله أندادًا"[139]. فلم يذكر الشرح المذكور هنا، ولم يقل إنّها محذوفة. وعلى قراءة التخفيف في (مَن) وجهان:

1- أنّ الهمزة للنداء، ومَن اسم موصول مبني في محل نصب على النداء، كأنّه قال يا مَن هو
2- قانت...، والعرب تنادي بالهمزة، كما تنادي بيا، فيقولون أزيدُ أقبلْ، كما يقولون يا زيدُ أقبلْ.

---

[133] ينظر البحر المحيط 646/1.
[134] ينظر: شرح التسهيل 335/2.
[135] ينظر: البحر المحيط 202/1، 247.
[136] الذين خفّفوها هم ابن كثير، ونافع، وحمزة، ويحيى بن وثاب، والأعمش، ينظر: معاني القرآن للفرّاء 416/2-417، و وإعراب القرآن للنّحّاس 4/4-5، والحجّة للقرّاء السبعة 92/6-93.
[137] مشكل إعراب القرآن، 630/2-631.
[138] المحرر الوجيز، 422/4، 423.
[139] الهداية 6305/10.

3- أنّ الهمزة للاستفهام، ومَن اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ، والتقدير: أهذا القانت خيرٌ أم الكافر؟ فحذف الخبر ومعادل الهمزة. وهذان القولان للفرّاء[140]، ثم تابعه[141] المفسرون والنحاة، وبعضهم اقتصر على وجه دون وجه. فاقتصر على الوجه الأوّل ابن خَالَوَيْهِ[142]، وذكْر حرف النداء واجب مع المُبهَم عند سيبويه[143] ولا يحذَف إلا ضرورةً. وأجازه الكوفيون[144]، والمبهم هو"ما افتقر في الدلالة على معناه إلى غيره"[145] ويقصد به في باب النداء أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، واقتصر على الوجه الثاني الزّجّاج[146]، وأبو علي الفارسيّ، وأنكر أبو علي أن تكون الهمزة للنداء، فقال: "ولا وجه للنداء هاهنا، لأنّ هذا موضع معادلة فليس النداء ممّا يقع في هذا الموضع، إنّما يقع في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون إخبارًا، وليس النداء كذلك"[147].

ورجّح أبو حيّان[148] أن تكون الهمزة للاستفهام، وضعّف أن تكون للنداء؛ لأنّه قوله: (قل...) أجنبي ممّا قبله، وما بعده. واستبعده السمين[149]، لأنّه لم يقع في القرآن نداء بغير يا حتى يُحمل عليه هذا. أمّا ما قاله أبو عليّ أن الموضع لا يصلح للنداء، فمردود بتقدير الفرّاء " لأنّه ذكّر الناسي الكافر، ثمّ قصّ قصة الصالح بالنداء، كما تقول في الكلام: (فلانٌ لا يصلّى ولا يصومُ فيا مَنْ يصلّي ويصومُ، أبشر)، فهذا هو معناه"[150]، فأصبحت كالمعادلة، وقول أبي حيّان أنّه أجنبي مردود بقول السمين: " ويكون المنادى هو النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المأمور بقوله: (قُلْ)" [151]. فالمنادى هو المأمور، ولا يوجد أجنبي. وقول السمين ليس في القرآن نداء إلا ب(يا)، لا يكفي لتضعيفها، وقد ضعّف هذه القراءة الأخفش، فيما حكاه النّحّاس فقال: " وحكى أبو حاتم عن الأخفش قال: من قرأ في الزمر (أَمَن هو) بالتخفيف فقراءته ضعيفة؛ لأنّه استفهام ليس معه خبر. قال أبو جعفر: هذا لا يلزم وقد أجمعوا جميعًا على أن قرءوا {أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ}[الزمر:22]، وهو مثله"[152]. وقد استحسن الوجهين كليهما النّحّاس[153].

والذي يظهر للباحث أنّ الوجهين حسنان، وأن النداء أقرب من الاستفهام، للأسباب الآتية[154]:

1- سلامته من دعوى المجاز، إذ الاستفهام في حقّ الله - سبحانه وتعالى - لا يكون على حقيقته.

2- سلامته من كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أَمَن هو قانت خير أم هذا الكافر، فحذف الخبر، ومعادل الهمزة. وعدم الحذف أسلم من الحذف. وهو المراد بقول مكّيّ ولا حذف في الكلام.

---

[140] ينظر: معاني القرآن 416/2-417.
[141] ينظر: جامع البيان 265/21، وإعراب القرآن للنحاس 4/4-5، والكشف والبيان 223/8، وغرائب التفسير 1011/2.
[142] ينظر: الحجّة في القراءات السبع 308-309.
[143] ينظر: الكتاب 230/2.
[144] ينظر: البحر المحيط 200/3.
[145] الحدود في علم النحو 441.
[146] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 347/4.
[147] ينظر: الحجّة للقراء السبعة 92/6-93.
[148] ينظر: البحر المحيط 198/9.
[149] ينظر: الدّر المصون 414/9-415.
[150] معاني القرآن 416/2-417.
[151] الدّر المصون 415/9.
[152] إعراب القرآن 5/4.
[153] نفسه 5/4.
[154] ينظر: مغني اللبيب 15.

كما يظهر للباحث أنّ مكّيًّا لم يقل أنّ الهمزة هنا محذوفة كما حكى عنه ابن عطيّة، بل أخبر أنّها للنداء، وأنّ سيبويه لا يجيز حذفها مع المنادى المُبهَم، وأنّ الكوفيين يجيزون حذفها. أي: أنّه استطرد بالشرح.

المسألة الثانية عشرة: العامل في (إذْ) من قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ} [غافر:10].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: " قوله {إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ} العامل في إذ فعل تقديره: اذكروا إذ تدعون، ولا يجوز أن يعمل فيه (لمقت) لأنّ خبر الابتداء قد تقدم قبله، وليس بداخل في الصلة، وإذ داخله في صلة لمقت إذا أعملته فيها، فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بخبر الابتداء ولا يحسُن"[155].

قال ابن عطيّة: " والعامل في إذ فعل مضمر تقديره: مقتكم إذ، وقدّره قوم اذكروا، وذلك ضعيف يحل ربط الكلام، اللهم إلا أن يُقدَّر أنّ مقت الله لهم هو في الآخرة، وأنّه أكبر من مقتهم أنفسهم، فيصح أن يُقدَّر المضمر اذكروا، ولا يجوز أن يعمل فيه قوله: لمقت لأنّ خبر الابتداء قد حال بين المقت وإذ، وهي في صلته، ولا يجوز ذلك"[156].

عرض المسألة ومناقشتها: جعل مكّيّ العامل في (إذْ) فعلًا مضمرًا، وقدّره: بـ (اذكروا)، ولم يجعل العامل فيها (لمقت)؛ لأنّه فصل بينه وبين الظرف بخبر المصدر. فوافقه ابن عطيّة أنّ لمقت غير عامل في (إذْ) لوجود الفاصل نفسه، ولكنّه اختلف معه في تقدير العامل؛ إذْ قدّره ابن عطيّة (مَقَتَكم) إذْ، وضعّف التقدير: (اذكروا)، وذكر السبب أنّه يحل ربط الكلام، إلا أن يكون مقت الله لهم في الآخرة، فيجوز.

وقد ذكر النحاة في متعلَّق الظرف (إذْ) ثلاثة أوجه:

1- أنّه متعلِّق بفعل مضمر، تقديره: اذكروا إذْ تدعون...، وهو قول مكّيّ.

2- أنّه متعلِّق بفعل مضمر، تقديره: مَقَتَكم إذْ تدعون...، وهو قول ابن عطيّة، تابع به غيره من النحاة، كابن جنّيّ[157].

3- أنّه متعلِّق بالمصدر لمقتُ الله، وهو قول الزمخشريّ[158].

فعلّقه الزمخشريّ بالمصدر (مقت الله)، ولم يُجز مكّيّ - وتابعه ابن عطيّة- أن يتعلّق بالمصدر؛ لأنّه يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، ولا يجوز أنّ يُخبر عن المصدر إلا بعد استيفاء عمله، ولم يتعلق بالمقت الثاني لاختلاف الزمانين[159]، فمقتهم أنفسهم في الآخرة، والدعاء إلى الإيمان في الدنيا. وقد عقد ابن جنّيّ[160] فصلًا سمّاه باب في تجاذب المعاني والإعراب وذكر أنّ أبا عليّ كان يعتاده، ويلم به، ويلطف النظر فيه، وخلاصته أنّ المعنى والإعراب يتجاذبان: المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنعه، فإذا جاءا متجاذبين، وجب التمسك بالمعنى، وأُحتُيل للإعراب بإضمار عاملٍ، وجعل منه قوله تعالى: { إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (8) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} [الطارق:8-9] فمعناه أنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حُمِل في الإعراب على هذا كان خطأً، للفصل بين الظرف (يوم)، والمصدر (رجعه)، والفصل بأجنبي لا يجوز، فالمعنى يقتضيه، والإعراب يمنعه، فيجب إضمار عاملٍ ينصب الظرف، ويكون المصدر الملفوظ دالًا على العامل المقدّر، كأنّه قال بعده: إنّه على رجعه لقادر يرجعه يوم

---

[155] مشكل إعراب القرآن 643/2.
[156] المحرر الوجيز 449/4.
[157] ينظر: الخصائص 258/3-259.
[158] ينظر: الكشاف 154/4.
[159] ينظر: غرائب التفسير 1027/2.
[160] ينظر: الخصائص 258/3-259.

تبلى السرائر، فدلّ (رجْعه) على (يرجعه)، وجعل منه الآية التي يناقشها الباحث، {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ}[غافر:10]، فهذه يتعلق معناها بنفس المقت، أي: مقت الله وقت دعائكم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، والإعراب يمنع المعنى، فيجب إضمار ناصبٍ، أي: لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم مَقَتَكُمْ إذ تدعَون.

وقد عاب أبو حيّان على الزّمخشريّ تعليقه له (بمقت) الأول، فقال: " وقال الزمخشري: (وإذ تدعون منصوب بالمقت الأول)،... وأخطأ في قوله: إذ تدعون منصوب بالمقت الأول، لأن المقت مصدر، ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يُخبَر عنه إلا بعد استيفائه صلته، وقد أخبر عنه بقوله: أكبر من مقتكم أنفسكم، وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين، فضلًا عمّا تدعي العجمُ أنّه في العربية شيخ العرب والعجم"[161].

وقد دافع السمين عن الزّمخشريّ بقوله: " قلت: مثل هذا لا يخفى على أبي القاسم، وإنّما أراد أنّه دال على ناصبه، وعلى تقدير ذلك فهو مذهب كوفيّ قال به، أو لأنّ الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره. وأي غموض في هذا حتى ينحي عليه هذا الإنحاء؟... وهذا الرد سبقه [يقصد سبق أبا حيّان] إليه أبو البقاء[162]، فقال: (ولا يجوز أن يعمل فيه (مقت الله) لأنّه مصدر أُخبر عنه، وهو قوله: أكبر) . فمن ثَمّ أخذه الشيخ"[163].

فالتمس السمين عذرًا للزّمخشريّ، وقال بأنّ أبا البقاء قد سبقه بهذا الردّ وأنّ شيخه أخذه منه، والحقّ أنّ مكيّ سبقهم كلهم وابن جنّيّ سابقٌ لمكّيّ. فيظهر للباحث أنّ (مقت) الأول والثاني غير عاملين في (إذْ) الأول بسبب الفصل، والثاني لاختلاف زمنيهما: الأول الدعاء في الدنيا، ومقت الثاني في الآخرة. فيكون منصوبًا بعامل مضمر، بقي هل الناصب له اذكروا أو مَقَتَكم؟ قال ابن عطيّة إنّ (اذكروا) ضعيف إلا إذا كان مقت الله لهم في الآخرة، والظاهر أن مقت الله لهم في الدنيا[164]. فيظهر للباحث تقدير: فعلٍ مضمر من لفظ المصدر، تقديره: مَقَتَكم إذْ تدعون.. كما تقدّم في بداية المسألة من كلام ابن جنّيّ.

المسألة الثالثة عشرة: العامل في (يوم) من قوله تعالى: {إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ (7) مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ (8) يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا [الطور:7-9].

قال مَكّيّ بن أبي طالب: " قوله تعالى: {يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا} العامل في يوم واقع، أي: إنّ عذاب ربك لواقع يوم تمور السماء، ولا يعمل فيه دافع؛ لأنّ المنفي لا يعمل فيما قبل النافي. لا تقول طعامَك ما زيد آكلًا: رفعتَ آكلًا أو نصبته، أو أدخلتَ عليه الباء. فانّ رفعتَ الطعام بالابتداء وأوقعتَ آكلًا على هاء جاز وما بعد الطعام خبره ويُقبَح حذف الهاء"[165]. جوّز ابن عطيّة أنّ يعمل دافع في يوم فقال: " قال قتادة: والعامل في: يوم واقع ، ويجوز أن يكون العامل فيه دافع، والأول أبين. وقال مكي: لا يعمل فيه دافع"[166].

[161] البحر المحيط 240/9.
[162] التبيان 1116/2.
[163] الدر المصون 461/9.
[164] ينظر: جامع البيان 358/21.
[165] مشكل إعراب القرآن 690/2.
[166] المحرر الوجيز 187/5.

عرض المسألة ومناقشتها: جعل مكّيّ العامل في (يوم) اسم الفاعل (واقع)، ولم يجيز أن يعمل فيه اسم الفاعل (دافع) وعلل أنّه منفي، والمنفي لا يعمل فيما قبل النافي، وضرب أمثلةً توضحه، وأجاز ابن عطيّة ما منعه مكّيّ، وذكر رأي مكّيّ ولم يعقّب عليه. وقد ذكر النحاة في الناصب لـ (يوم) ثلاثة أوجه:

1- أنّ الناصب له هو واقع، وهو قول الزّجّاج[167]، ومكّيّ، والكرمانيّ[168]، وأجازه ابن عطيّة، وأبو البقاء[169].

2- أنّ الناصب له هو دافع، وهو قول الحوفيّ[170]، و وأجازه ابن عطيّة، وأبو البقاء[171].

3- أنّ الناصب له ما دلّ عليه قوله {فويلٌ} حكاه أبو البقاء[172].

والقول الثاني منعه مكّيّ، وقال أبو حيّان: " وقال مكّيّ لا يعمل فيه (دافع) ولم يذكر دليل المنع"[173]. قال الباحث قد ذكر دليل المنع، وهو قوله: " ولا يعمل فيه دافع؛ لأنّ المنفي لا يعمل فيما قبل النافي..." وقد تقدّم ذكر قوله بداية المسألة، وضرب مثالًا يوضحه. وهذا الذي ذكره مكّيّ من أن النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله كلام صحيح في معناه، فالنفي يشبه الاستفهام بأنّ له صدر الكلام ، ولا يعمل ما بعده فيما قبله، وهذا رأي البصريين، وأجازه الكوفيون[174]. لكنّ ليست هذه المسألة على ما ذكر مكّيّ فالعامل (دافع)، والمعمول (يوم) والنافي (ما) وترتيبهم هكذا: ما له من دافع يوم. فالعامل والمعمول بعد النافي، وليس أحد قبله والآخر بعده[175]. فانتفى سبب المنع الذي ذكره، لهذا أجاز ابن عطيّة أن يعمل فيه دافع، وجعله مرجوحًا، وجعل قوله: (واقع) أرجح في العمل، وأبين من (دافع)، وعلى هذا ستكون جملة (ما له من دافع) معترضة بين العامل (واقع) ومعموله (يوم). وقد ذكر بعض العلماء سبب منع عمل (دافع) في (يوم)، قال السمين: وقد يقال: إن وجه المنع من ذلك خوف الوهم: أنّه يفهم أن أحدًا يدفع العذاب في غير ذلك اليوم، والفرض أن عذاب الله لا يُدفَع في كل وقت. وهذا أمر مناسب قد ذُكِر مثله كثير؛ ولذلك منع بعضهم أن ينتصب {يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ} بقوله: { وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [آل عمران: 29-30] لئلا يُفهَم منه ما لا يليق، وهو أبعد من هذا في الوهم بكثير"[176]. أي: أنّ الله قدير على كلّ شيء في هذا اليوم وفي غيره، وعذابه ليس له دافع في كلّ وقت.

إذن فالمانع هو خوف الوهم، فعذاب الله لا يمكن أن يُدفَع في كل الأوقات، وليس يوم تمور السماء، فالخوف من فهم ما لا يليق بالمعنى، امتنع إعمال (دافع) في (يوم) لأنّه وإن كان الإعراب يجيزه فالمعنى يرفضه، فيجب التمسك بالمعنى، والاحتيال للإعراب، والحيلة هنا منعه من العمل، ولا سيما إنّ في الجملة عاملًا يقتضيه معنى وإعرابًا.

---

[167] ينظر: معاني القرآن وإعرابه 61/5.
[168] ينظر: غرائب التفسير 1146/2.
[169] ينظر: التبيان 1183/2.
[170] نسبه إليه السمين ينظر: الدر المصون 65/10.
[171] ينظر: التبيان 1183/2.
[172] ينظر: نفسه 1183/2.
[173] البحر المحيط 568/9.
[174] ينظر: الإنصاف 140/1. مسألة (20)
[175] ينظر: الدر المصون 10/ 64-64.
[176] الدّر المصون 10/ 65.

أمّا الوجه الثالث الذي حكاه أبو البقاء، فقال السمين: " هو بعيد"[177]. والذي يظهر للباحث أنّه يجوز أن يعمل في (يوم) اسم الفاعل (واقع)، ويجوز أن يعمل فيه اسم الفاعل (دافع)، والأول أولى وأوضح، والثاني يجوز لكنّ المعنى يكون ما له من دافع لا يوم القيامة ولا غيره.

الخـــــاتمة: الحمد لله على آلائه التي لاتحصى، ومنها إنعامه علي بإتمام هذا البحث، وفي ختامه يمكنني أن أقدم خلاصة موجزة لأهم النتائج التي توصلت إليها، فأقول:

1- اعتمد كثير من مفسري القرآن ومعربيه على(مشكل مكّيّ بن أبي طالب) وتأثرهم به، والنقل عنه في مواضع كثيرة من كتبهم، وأهمهم ابن عطيّة في كتابه(المحرر الوجيز).

2- إن بعض الأقوال التي ينسبها ابن عطيّة إلى مكيّ، قد تكلّم بها النحاة قبله كالنّحّاس، والزّجّاج، ولعله اشتهر بها مكيّ.

3- إن بعض الأقوال التي ردّها ابن عطيّة، أقرّها بعض العلماء كأبي البقاء، وأبي حيّان، والسمين، والبعض الآخر كان ابن عطيّة مصيبًا في رده لها.

المصادر والمراجع:

1- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم،دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة: الأولى، 1421هـ.

2- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وهو لعلي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: نحو 543هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، الطبعة: الرابعة - 1420 هـ

3- أمالي ابن الشجريّ، هبة الله بن علي بن حمزة الحسني العلوي(ت: 542هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1992.

4- إنباه الرواة على أنباه الرواة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي(ت:646هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،الطبعة: الأولى، 1424 هـ.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى 2003م.

6- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت، الطبعة: الثانية، 1992 م.

7- البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيلي السَّبتي(ت:688هـ)، تحقيق: الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1986م.

8- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت: 599هـ)، تحقيق: تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1967 م.

[177] نفسه 65/10.

9- البيان في غريب إعراب القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ط. 1969م

10- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى: 1997م.

11- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة: الأولى - 1416 هـ.

12- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1964م.

13- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي (ت: 488هـ)، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي،الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، .د.ط. 1966 م.

14- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: 370هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ.

15- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، الطبعة: الثانية، 1993م.

16- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية ،المدينة المنورة، العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ.

17- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ط. 1990م.

18- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة: الثانية،2003م.

19-سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، 2006م.

20- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ،1980 م

21- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: 377هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1974م.

22- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي(ت: 672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر.للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ.

23- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي الحضرمي(ت:669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، د.ط. د.ت.

24- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت: 578 هـ)، نشره وصححه: عزت العطار الحسيني،مكتبة الخانجي، لطبعة: الثانية1955 م.

25- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت: 505هـ)، تحقيق: إبراهيم رحمن حميد الركي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة: الأولى، د.ت.

26- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، الطبعة: الأولى، 1990م.

27- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.

28- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، الطبعة: الأولى - 1414 هـ.

29- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1422.

30- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1424هـ.

31- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ.

32- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت:710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ.

33- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1405هـ.

34- معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ.

35- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المرمة، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

36- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ.

37- معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي، بيروت،الطبعة: الأولى،1993 م.

38- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، د.ت.

39- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.
40- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.، بيروت، د.ط، د.ت.
41- الملخّص في ضبط قوانين العربية، أبو الحسن بن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيلي السَّبتي(ت:688هـ)، تحقيق: الدكتور علي بن سلطان الحكمي، مجهول الدار، الطبعة: الأولى، 1985م.
42- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة: الثالثة،1985 م.
43-وفيات الأعيان، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (ت:774هـ)، صالح مهدي عباس، وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1402م.

Ibn Ativah Al-Andalusi (d.542AH) Differed in his Brief Interpretation of Makki Bin Abi Talib Al-Qaisi (d. 437AH) in his Book the Problem of Parsing the Qur'an in Mansubah

Aref Hussein Mohsen Khadr

Abstract: Research Title (Ibn Atiyah Al-Andalusi's (d. 542 AH) disagreement in his brief interpretation of Makki bin Abi Talib Al-Qaysi (d. 437 AH) in his book The Problem of Parsing the Qur'an, in the chapter on Mansūb, a grammatical study).

The compilers and interpreters of the Qur'an have copied extensively from the books of Makki ibn Abi Talib al-Qaisi, especially his book (The Problem of Parsing the Qur'an). Their positions on these quotations have varied between supporting some of them and opposing others. The scholar may disagree with Makki on an issue, and among those who disagreed with him is Ibn Attiya Al-Andalusi in his interpretation (Al-Muharrar Al-Wajeez), especially in the chapter on mansūb, and the researcher studied these issues in which Ibn Attiya disagreed with Mecca. In the chapter on mansūbatIbn Atiyyah was correct in some of them, and some of them were attributed to Makki, and they were by a grammarian who preceded him. Perhaps Makki was famous for them as an artist. ! Bit to him. And it has I followed the descriptive analytical approach. Through the following:

I created an appropriate title for each issue.

I mentioned the noble verse about which the discussion took place.

The issue was issued in the text of Makki bin Abi Talib, then it was repeated in the text of Ibn Attiya. The issue was presented in its context, including books of interpretation, readings, books on parsing of the Qur'an, and grammatical books, mentioning the most important opinions of scholars on it according to chronological order.

I attributed the opinions that I found to their owners, and documented them from their books, and from those who did not have a book, and documented them from the books of his students, or the closest source that mentioned the aforementioned opinion.

I concluded each issue by choosing the most correct statement from my point of view

Among the most important results reached by the researcher:

1-Many interpreters and interpreters of the Qur'an relied on (the problem of Makki ibn Abi Talib) and were influenced by it, and quoted from it in many places in their books, the most important of them being Ibn Atiya in his book (The Brief Editor). Some of the sayings that Ibn Attiya attributes to Makki were spoken by grammarians before him, such as coppersmiths and glaziers, and perhaps Makki is best known for them.

2-Some of the sayings that Ibn Atiyyah rejected were approved by some scholars, such as Abu al-Baqa', Abu Hayyan, and al-Samyn, and while others Ibn Atiyya was correct. In Return it to her.

Keywords: Makki, Ibn Atiyya, Mukhilafah, Mansūb.